

## 184476 - أخذ مالا من شخص للتجارة ، ثم خسر

### السؤال

أنا شاب من ليبيا متزوج وعندي أبناء ، مجال عملي هو : الطباعة ، واستيراد آلات الطباعة وبيعها ، قبل أكثر من عام قمت باستيراد آلات طباعة بناءً على طلب أحد الزبائن ، وساعدني في شرائها أحد الأصدقاء كممول لهذه الصفقة ، وتزامن ذلك مع بداية الحرب في ليبيا مما اضطر الزبون إلى إلغاء الصفقة واختفائه ! فبقيت الآلات عندنا معلقة ، ولم يتم بيعها إلى الآن .

فأخذ الممول يطالبني برأس ماله ، وألح في طلبه وأصر ، وأنا لا أملك له شيئاً ، فهددني بالسجن ، أو أن أدفع له مبلغاً شهرياً ثابتاً مقابل تأخيري عن رد رأس ماله !  
السؤال هو :

أولاً : ما العمل في هذه الحالة ؟ علماً بأنه تراودني أحياناً أفكار خبيثة ، ولكنني أتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وأنا متيقن وواثق بأن الله سيجعل مخرجاً .  
ثانياً : هل تجوز علي الزكاة لرد رأس مال الممول ؟

### الإجابة المفصلة

أولاً :

نسأل الله أن يفرج كربك ، وأن يبسر أمرك ، وأن يسدَّ عنك دينك ، وأن يرزقك من فضله ، إنه جواد كريم .

ثانياً :

نوصيك بكثرة الدعاء ، وخاصة الدعاء بالمأثور ، ومن ذلك : ما رواه الترمذي (3563) ،

عن علي بن طالب رضي الله عنه : " أن مكاتباً جاءه فقال : إِيَّيْ قَدْ عَجَزْتُ عَنْ

كِتَابَتِي فَأَعِنِّي ، قَالَ : أَلَا أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ عَلَّقْنِيهِنَّ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ كَانَ عَلَيْكَ مِثْلُ

جَبَلِ صَيْدٍ [اسم جبل] دَيْنًا أَذَاهُ اللَّهُ عَنْكَ ، قَالَ : قُلْ : (

اللَّهُمَّ اكْفِنِي بِحَلَالِكَ عَنْ حَرَامِكَ وَأَغْنِنِي بِفَضْلِكَ عَمَّنْ

سِوَاكَ ) وحسنه الألباني في " صحيح سنن الترمذي " .

وللفائدة ينظر في جواب السؤال رقم : (84030)

ثالثاً :

إذا كنت قد أخذت المال من صاحبك لتعمل له به في التجارة ، على وجه الشركة بينكما ؛  
منه المال ، ومنك العمل ، كما هو ظاهر السؤال ؛ ففي هذه الحال لا يلزمك ضمان المال  
الذي دفعه لك ذلك الممول ؛ لأن الخسارة في المضاربة إنما تكون على المال ، ولست  
مسؤولاً عما أصاب تجارتكما من خسارة ، أو كساد في السوق ، ولست مطالباً بأن ترد إليه  
ماله ، أو شيئاً منه الآن .

وجاء في " الموسوعة الفقهية

" ( 38 / 64 ) : " نص الحنفية والمالكية : على أنه لو شرط رب المال على العامل ضمان

رأس المال إذا تلف أو ضاع بلا تفريط منه ، كان العقد فاسداً .

وهذا ما يؤخذ من عبارات الشافعية والحنابلة ، لأنهم صرحوا بأن العامل أمين فيما في  
يده ، فإن تلف المال في يده من غير تفريط لم يضمن ، فاشتراط ضمان المضارب يتنافى مع  
مقتضى العقد " انتهى .

وأما إن كان يريد منك مالا نظير التأخير في رد ماله إليه ، فهذا أبعد له ، وأدخل في

الظلم ، وأكل أموال الناس بالباطل .

ونصحك أن تستعين عليه ببعض

أهل الخير والديانة ، وتطلعهم على الأمر ليتوسطوا بينكما ، وعسى الله أن يهدي قلبه

، ويكفيك شر نفسك ، وشر صاحبك .

والله أعلم